## «الأمناء» تستعرض في عدة حلقات ما جاء في تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة (الحلقة الأولى)..

# تفاصيل تزويد إيران للحوثي كميات كبيرة من الأسلحة

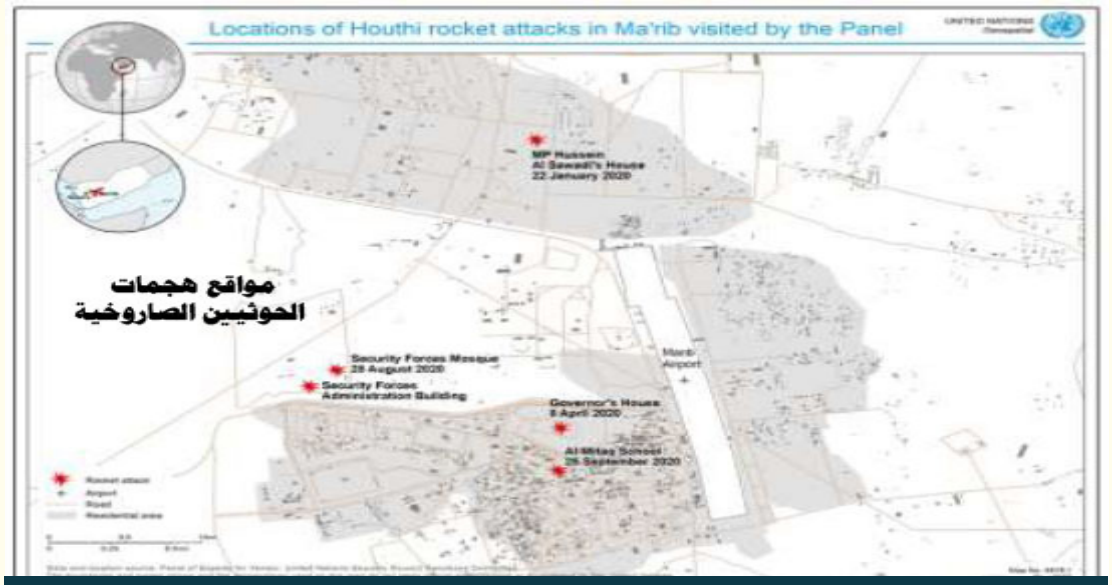


## حمود المخلافي جند مقاتلين بصفة غير قانونية

الأمناء القسم السياسي:

قدم الخبراء المعنيون باليمن تقريرًا مطولًا لمجلس الأمن نهاية يناير 2021م، المنصرم كشف فيها تفاصيل وخفايا وفساد الشرعية اليمنية، والبنك المركزي اليمني، ودعم إيران للحوثي بالأسلحة، وغيرها من الخفايا.

وتنشر «الأمناء» تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن في عدة حلقات.

وقال الفريق في ملخص تقريره: «ما فتئ الوضع يتدهور في اليمن مع ما يترتب على ذلك من اثار مدمرة على السكان المدنيين وتساهم ثلاثة عوامل رئيسية في هذه الكارثة: التربح الاقتصادي من قبل جميع الأطراف اليمنية مما يؤثر على الأمن البشري والانتهاكات المستمرة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتصعيد في القتال وتأثيره على المدنيين بما في ذلك النزوح».

وأضاف: «استولى الحوثيون على أرض استراتيجية كانت بحوزة حكومة اليمن».

وتابع: «وأدى غياب استراتيجية متماسكة في صفوف القوى المناهضة للحوثيين يتجلى في الإقتتال داخلها شخصيات نافذة متنافسة على رأسها محمد علي الحوثي وأحمد حامد وعبدالكريم الحوثي".

واستطرد: «يتهدد الإقليم الذي تسيطر عليه حكومة اليمن خطر تفكك السلطة إلى خليط من الفصائل المتنافسة على نحو ما لوحظ في تعز.. ويسود العلاقات بين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وحكومة اليمن غموض يتضح من تجنيد حمود سعيد المخلافي للمقاتلين بصفة غير قانونية ولا تزال المواجهات في شبوة بين قوات حكومة اليمن وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي (القوات المسلحة الجنوبية) تشكل تهديدا للاستقرار".

وأكمل: «تشير مجموعة متزايدة من الأدلة إلى أن أفرادا أو كيانات في جمهورية إيران الإسلامية يزودون الحوثيين بكميات كبيرة من الأسلحة والمكونات ويحقق الفريق أيضا في مجموعة من الأفراد الذين سافروا إلى عمان ضمن رحلات (الرحمة) في عام 2015م ثم إلى جمهورية إيران الإسلامية وأفاد أحدهم علنا في وقت لاحق بأنه تلقى تدريبًا بحريًا في بندر عباس ثم قام بتيسير التهريب بحرًا لفائدة الحوثيين".

وقال: «ويواصل الحوثيون مهاجمة الأهداف اليمنية في المملكة العربية السعودية باستخدام مجموعة من القذائف والطائرات المسيرة من دون طيار، في حين يجري إطلاق الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بالماء بانتظام في البحر الأحمر، وعلى الرغم من أن الجيش السعودي يحيط معظم الهجمات فإن قدرة الجماعة على الظهور بمظهر القوة خارج اليمن لا تزال تشكل تهديدًا للاستقرار الإقليمي وتحديدا لمفاوضات السلام المقبلة وتصاعدت الهجمات على السفن المدنية في المياه المحيطة باليمن في 2020م وحتى الآن لا تزال هوية المهاجمين غير محددة".

ووثق الفريق "عدة طرق إمداد للحوثيين تشمل المراكب التقليدية (مراكب الدهو الشراعية) في بحر العرب وتنقل الأسلحة والمعدات في المياه العمانية والصومالية من السفن إلى قوارب أصغر ويتم تسليم الشحنة إلى موانئ تطل على الساحل الجنوبي لليمن وتهريبها برا الى الحوثيين أو في بعض الحالات عبر باب المندب مباشرة إلى المناطق التي تسيطر عليها الحوثييو ويشكل نقص قدرات خفر السواحل اليمني والفساد السائد في المناطق التي تسيطر عليها حكومة اليمن حاسما واحتشدت قوات حكومة اليمن إلى جانب حلفائها من القبائل من أجل معركة الصمود الأخيرة التي حالت بمساعدة القوة الجوية للتحالف دون تقدم الحوثيين نحو مدينة مأرب.

وقد شهدت مدينة مأرب تحولات منذ عام 2015م إذ ارتفع عدد السكان من 40000 نسمة الى 1.8 مليون نسمة معظمهم من المشردين داخليا من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون وأدى ذلك إلى زيادة الشواغل الأمنية وإلى العديد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان المتصلة بالاحتجاز وفي مناطق المحافظة التي تسيطر عليها حكومة اليمن يوجد أكثر من 130 مخيما للمشردين داخليا، غير أن غالبية المشردين داخليا يعيشون داخل مجتمعات مضيفة وأدى هذا التدفق فضلا عن وضع مأرب الجديد كعاصمة بحكم الواقع للإقليم الذي تسيطر عليه حكومة اليمن إلى طفرة في التنمية لكن هذا التدفق أسفر عن ضغط هائل على الخدمات الصحية والتعليمية في المدينة.

وزار الفريق عددا من المباني المدنية في مأرب مثل مساكن ومسجد ومدرسة تعرضت للهجوم بما وصف بأنه قذائف تسيارية منذ أوائل عام 2020م ويدل الاتجاه الذي شنت منه الهجمات إلى أن قوات الحوثيين هي التي نفذتها ويرى الفريق أن الحطام له خصائص تقنية تتسق مع الصواريخ غير الموجهة، ما يشير إلى أن من المحتمل أن يكون وجودها في اليمن قد سبق فرض حظر الأسلحة المحدد الأهداف، أو أنها صنعت محليا وترد تفاصيل عن هذه الحوادث.

وفي الفترة من 20 إلى 23 أكتوبر زار الفريق المكلا والتقى سلطات المحافظة ومسؤولين في قوات الأمن والقوات المسلحة والمركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام ومصلحة خفر السواحل اليمنية وممثلي مختلف الأحزاب السياسية وأعضاء المجتمع المدني، وأجرى الفريق أيضا تفتيشا على المركب الشراعي باري2- المحجوز حاليا في ميناء الشحر وبالمقارنة مع أجزاء أخرى من اليمن كانت المناطق الساحلية في حضرموت تنعم بالسلام إلى حد ما منذ تحرير المنطقة من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في أبريل 2016م، ومع ذلك لا يزال خطر العنف بدوافع سياسية قائما، كما يتجلى في محاولة اغتيال المحافظ فرج البحسني في المكلا في يونيو وأبلغ الفريق بأن 12 شخصا اعتقلوا فيما يتعلق بهذا الحادث.

واشتكت السلطات المدنية والعسكرية على السواء من ان اجور العسكريين في المنطقة لم تسدد منذ فبراير ومن المرجح ان يكون لذلك اثر سلبي على ولاء وكفاءات قوات الأمن في حضرموت، وخلال اجتماع عقد في الرياض، ابلغ رئيس الوزراء معين عبدالملك سعيد الفريق بأن الازمة النقدية العامة دفعت حكومة اليمن الى اعطاء الاولوية لتسديد مدفوعات الجنود الذين يقاتلون في الجبهات العسكرية النشطة وان هناك فسادا كبيرا في قوات الامن بما في ذلك تضخم في كشوف المرتبات.

واشتكى العديد من الذين اجريت معهم مقابلات ن التأخير في تخليص البضائع الذي غالبا ما يبلغ بأنه يصل الى عدة اسابيع في ميناء المكلا بسبب المشاكل البيروقراطية مع وزارة النقل التي تتخذ من الرياض مقرا لها والحاجة الى عمليات تفتيش امنية وتتعلق قضية اخرى اثيرت مرارا وتكرارا بنقص الكهرباء في المكلا الذي ادى الى جانب خفض قيمة الريال اليمني الى اندلاع عدد من المظاهرات في الاشهر الاخيرة.

عاملان يساهمان في تنامي التهريب على الرغم من وقوع عدد من عمليات الحجز الهامة".

وقال: «وواصل الاقتصاد اليمني انكماشه متأثرا بالتضخم الذي بلغ رقمين والعملة المنهارة، وهو ما له أثر مدمر على السكان ويبدو أن طرفي النزاع غير مبالين بهذه التطورات إذ يظلان غير متأثرين بمنحة اليمنيين وما انفكا يحولان موارد البلد الاقتصادية والمالية عن وجهتها الأصلية، ويؤدي الحوثيون وظائف تدخل في نطاق السلطة الحصرية لحكومة اليمن، إذ يجمعون الضرائب وغيرها من إيرادات الدولة التي يستخدم جزء كبير منها لتمويل مجهودهم الحربي وتشير تقديرات الفريق إلى أن الحوثيين حولوا مبلغا لا يقل عن 1.8 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عام 2019م كان من المفروض في الأصل أن يملأ خزائن حكومة اليمن وينفق في دفع المرتبات وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من أجل تمويل عملياتهم».

وأضاف: «وتنخرط حكومة اليمن في بعض الحالات في ممارسات لغسل الأموال والفساد تؤثر سلبا في إمكانية حصول اليمنيين على الإمدادات الغذائية الكافية، مما يشكل انتهاكا للحق في الغذاء، ونفذت حكومة اليمن خطة لتحويل أموال من الوديعة السعودية حول فيها مبلغ قدره 423 مليون دولار من الأموال العامة بصورة غير قانونية إلى تجار وتلقت مجموعة هائل سعيد أنعم نسبة 48 % من هذا المبلغ».

وتابع: «ولا تزال جميع الأطراف ترتكب انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك شن هجمات عشوائية ضد المدنيين وحالات اختفاء قسري وتعذيب ويشكل استخدام الحوثيين للألغام الأرضية على نطاق واسع مستمرا للمدنيين ويسهم في النزوح ويستمر الحوثيون في تجنيد الأطفال ويتعرض المهاجرون بانتظام لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان».

ووثق الفريق نمطًا مثيرًا للجزع لقمع الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من جانب حكومة اليمن والحوثيين ويشمل انتهاكات صارخا لحرية التعبير وإعاقة قدرتهم على تبين انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها وهو ما من شأنه أن يسهم في حماية المدنيين».

وتابع: «منذ بداية النزاع لم تكن هناك أي مبادرة ذات شأن لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات فانعدام سيادة القانون واختلال النظام القضائي يتيحان مجالا للإفلات من العقاب ويسهمان في تكرار الانتهاكات».

وأكمل: «وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في الأشهر القليلة الماضية، لا تزال هناك عقبات كبيرة أمام العمل الإنساني المبدئي في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون ووثق الفريق أيضا حالات لعرقلة المساعدة الإنسانية في عدن».

### مقدمة

ويغطي هذا التقرير المقدم الى مجلس الأمن عملا بالفقرة 8 من قرار المجلس 2511 – 2020م الفترة الممتدة من 1 يناير إلى 5 ديسمبر 2020م ويتضمن النتائج المحدثة المستخلصة من التحقيقات التي عرضت في التقرير النهائي للفريق المؤرخ 27 يناير 2020.

وامتثل الفريق للفقرة 12 من القرار 2511 – 2020م المتعلقة بأفضل الممارسات والأساليب التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الامن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات.

وشدد الفريق على التقيد بالمعايير بالشفافية والموضوعية والمصادر، والإثباتات المستندية والتثبت من المصادر المستقلة التي يمكن التحقق منها وإتاحة فرصة للرد ووفقا للفقرة 9 من القرار 2511 – 2020م أقام الفريق تعاونا مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات ومع فريق الخبراء المعني بالصومال.

وفي عام 2020م سافر أعضاء الفريق إلى إسبانيا وإسرائيل وألمانيا وجيبوتي والمملكة العربية السعودية ومأرب والمكلا في اليمن وأجرى الفريق عمليات تفتيش للأسلحة المحجوزة وحطام القذائف والطائرات المسيرة من دون طيار والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة للماء في عدة بلدان في المنطقة، بما فيها اليمن.

وقد أثر مرض فيروس (كوفيد – 19) تأثيرا كبيرا على قدرة الفريق على السفر وإجراء التحقيقات فبعض الأفراد والكيانات بما في ذلك كيانات الدولة لا يتبادلون المعلومات الحساسة إلا شخصيا وأثر هذا المرض سلبا أيضا على عملية الصياغة.

وقد تواصل الفريق عن بعد مع المحاورين بمن فيهم الموجودين في اليمن وأجرى الفريق مناقشات افتراضية مع دول أعضاء بما في ذلك أعضاء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 – 2014م ومسؤولين في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن وأجرى الفريق أيضا مناقشة افتراضية واحدة مع القيادة السياسية للمجلس الانتقالي الجنوبي.

ووجه الفريق 117 رسالة رسمية منها 88 رسالة إلى دول أعضاء و29 رسالة إلى منظمات وكيانات وشركات وما زالت لم ترد ردود على 45 رسالة حتى 10 ديسمبر 2020.

### لمحة عامة عن التهديدات للسلام والأمن والاستقرار

في عام 2020 استمرت النزاعات المختلفة في البلد بلا هوادة وتحول نمط النزاعات نحو عمليات تربح اقتصادية واسعة النطاق قامت بها شبكات من القادة العسكريين ورجال الأعمال والسياسيين والزعماء المحليين.

وأثر حجم الترنح تأثيرا كبيرا في الحالة الإنسانية واشتد القتال في بعض الجبهات ولا سيما في الجوف ومأرب ونهم وتعز والحديدة والبيضاء وأبين واستمر ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع مع إخضاع مرتكبيها إلى قدر ضئيل جدا من المساءلة وتفاقم أثر كوفيد – 19 بسبب فقدان التحويلات المالية إلى اليمن ولاسيما تلك التي ترد من دول مجلس التعاون الخليجي.

### ملخص زيارة الفريق لليمن في 2020

في الفترة من 15 إلى 20 أكتوبر زار الفريق مأرب والتقى وزير الدفاع والمحافظ وغيرهما من المسؤولين المحليين وكذلك ممثلين عن قوات الأمن والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني وفحص الفريق حطام الطائرات بدون طيار والصواريخ التي استخدمها الحوثيون لمهاجمة المحافظة وزار الفريق أيضا مركزا لإعادة تأهيل الأطفال المتضررين من النزاع ومشروع مسام.

وخلال عام 2020 كانت مأرب هي بؤرة النزاع وحاولت قوات الحوثيين تطويق مأرب وحققت في البداية مكاسب كبيرة في الجوف وسيكون سقوط المحافظة الغنية بالنفط